تقرير وتوصيات

ورشة العمل حول "دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية السياحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

30 سبتمبر- 1 أكتوبر 2014، أنقرة، الجمهورية التركية

1. وفقا لقرار الدورة 29 للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، قام مركز البحوث الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية (سيسريك) ومكتب تنسيق الكومسيك بتنظيم ورشة عمل في الفترة ما بين 30 سبتمبر - 1 أكتوبر، عام 2014 في مقر سيسريك في أنقرة، الجمهورية التركية كحدث تحضيري للدورة الوزارية لتبادل وجهات النظر حول موضوع "دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنمية قطاع السياحة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" خلال دورة الكومسيك 30، التي ستعقد في اسطنبول بين 25 و 28 نوفمبر 2014.

2. شارك في الورشة ممثلون عن الوزارات والمؤسسات الوطنية المعنية في الدول الأعضاء التالية:

1. الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية
2. جمهورية أذربيجان
3. جمهورية مصر العربية
4. جمهورية إندونيسيا
5. جمهورية لبنان
6. دولة الكويت
7. المملكة المغربية
8. جمهورية النيجر
9. سلطنة عمان
10. المملكة العربية السعودية
11. جمهورية تونس

12. جمهورية تركيا

3. و شارك في ورشة العمل أيضاً ممثلون عن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، مكتب تنسيق الكومسيك، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (IDB)، مركز البحوث الإحصائية، الاقتصادية و الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT). وحضر ورشة العمل خبراء من المجلس العالمي للسياحة والسفر.

الجلسة الافتتاحية

4. بعد تلاوة كريمة من القرآن الكريم، قام السيد نبيل دبور، مدير دائرة الأبحاث في مركز سيسريك بقرائة رسالة معالي السيد إياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. و نيابة عن مكتب تنسيق الكومسيك، أدلي أيضا ببيان من طرف السيد سلجوق كوش، مدير مكتب تنسيق الكومسيك.
5. في كلماتهم الافتتاحية، أبرز المتحدثون الإمكانيات والتحديات التي تواجه تنمية قطاع السياحة المستدامة في دول منظمة التعاون الإسلامي. كما شددوا على أهمية دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) في تطوير قطاع السياحة في دول منظمة التعاون الإسلامي. و في هذا السياق، شدد المتحدثون على أهمية ورشة العمل التي تجمع ممثلين عن الوزارات المعنية والمؤسسات الوطنية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الدولية المعنية لمنظمة التعاون الإسلامي وغيرها لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات وقصص النجاح من أجل تقديم توصيات ملموسة لتعزيز وتقوية PPP في قطاع السياحة في البلدان الأعضاء.

جلسات العمل

6. خلال جلسات العمل، قام ممثلي الوزارات والمؤسسات الوطنية في دول منظمة التعاون الإسلامي فضلا عن ممثلين من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة و أخرى دولية بتقديم عروض بشأن مختلف الجوانب المتعلقة بموضوعات جلسات العمل، وهي: (1) آفاق السياحة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ (2) PPP للسياحة : اتجاهات، أنماط ومجالات التنفيذ؛ (3) القضايا والتحديات المشتركة في تنفيذ PPP للسياحة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي و (4) ممارسة PPP للسياحة: قصص نجاح من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد عينت الجلسة الختامية لتلخيص وصياغة التوصيات.

الجلسة 1: آفاق السياحة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

7. قدم الدكتور جيم تين تين، باحث في مركز سيسريك، عرضا بعنوان "السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الآفاق والتحديات". في عرضه، أكد الدكتور تين تين على أهمية قطاع السياحة في اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي. و قدم أيضا آخر التطورات في قطاع السياحة الدولية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث الوافدين وعائدات السياحة باستخدام أحدث البيانات والإحصاءات المتوفرة. كما شدد على أهمية دور PPP لتطوير قطاع السياحة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. و انتهى العرض ببعض توصيات سياسية على كل من المستوى الوطني و تعاون منظمة التعاون الإسلامي للتغلب على بعض التحديات الحالية للاستثمار في قطاع السياحة على وجه الخصوص المتعلقة بصيغة PPP.

الجلسة 2: PPP للسياحة: اتجاهات، أنماط ومجالات التنفيذ

8. قدمت السيدة هيلين مارانو، نائبة رئيس شؤون الحكومة والصناعة، المجلس العالمي للسياحة والسفر، عرضا بعنوان "PPP للسياحة: اتجاهات، أنماط ومجالات التنفيذ" حيث أشارت في كلمتها أنه من المتوقع أن تنمو السياحة المتعلقة بالاستثمارات (755 مليار دولار في عام 2013) بنسبة أكثر من 5٪ سنويا على مدى السنوات العشر القادمة، مما يشير إلى الإمكانية الكبيرة للقطاع. كما أعطت أمثلة محددة من ثلاث دول / مناطق وهي: الولايات المتحدة، منظمة السياحة للكاريب ودول الذروة الثلاث في البلقان حول تعاون القطاع الخاص والعام. واختتمت كلمتها بتسليط الضوء على بعض عوامل نجاح PPP في قطاع السياحة، والتي شملت: جعل الفرص واضحة وقابلة للقياس من أجل العائد على الاستثمار (IOR)؛ تأطير واضح للحوافز وبيئة الأعمال؛ تقييم وضمان احتياجات العمل؛ إشراك الاطراف المعنية في وقت مبكر وضمان الاستدامة من خلال التعاون والشراكة.

الجلسة 3: القضايا والتحديات المشتركة في تنفيذ PPP في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

9. قدمت السيدة أسلي تشماز داداك أوغلو، خبيرة بمكتب تنسيق الكومسيك، عرضا بعنوان "المشاكل والتحديات المشتركة لاعتماد PPP للسياحة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". في بيانها، ركزت السيدة داداك أوغلوعلى دور الحكومات في تنفيذ PPP في قطاع السياحة. وقد أبرز العرض أهمية PPP للسياحة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وسلط الضوء على المشاكل والتحديات المشتركة التي تواجهها البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في هذا المجال.

الجلسة 4: ممارسة PPP للسياحة: قصص نجاح من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – I

10. قدم السيد جيلبرت زايو، رئيس دائرة مغارة جعيتا وبقية كهوف لبنان، وزارة السياحة في جمهورية لبنان، عرضا بعنوان "ممارسات PPP للسياحة: قصص نجاح من منظمة التعاون الإسلامي". تركز العرض حول حالة لبنان حيث ذكر أنه، حسب تقديرات عام 2014، قطاع الخدمات و خاصة السياحة، يشكل 76٪ من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان. كما تحدث السيد زايولفترة وجيزة بخصوص تجربة لبنان في مجال تطويرالسياحة، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب في عام 1990 حيث لعب القطاع الخاص دورا هاما من خلال الخصخصة وعقود TOB (بناء-تشغيل-نقل) و أعطى أمثلة محددة من مغارة جعيتا وصيدا وطير كمواقع للجذب السياحي و التي تم فيها تنفيذ مشاريع PPP بنجاح.

11. قدم السيد محمد عبد الله النشمي، مدير عام التخطيط والمتابعة لدى الهيئة العامة للسياحة والآثار بالمملكة العربية السعودية، عرضا بعنوان "دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية ". في عرضه، ركز السيد النشمي على استراتيجية السياحة العربية السعودية، والتي بدأت في عام 2000 مع اثنين من الأهداف الرئيسية: خلق قطاع اقتصادي جديد لتقليل الاعتماد على النفط وتقليل الانفاق السياحي الخارج من المملكة العربية السعودية. و سلط العرض الضوء على أهمية تشاور وزارات السياحة مع ولايات قضائية / إدارات أخرى في البلاد من أجل مشاريع PPP ناجحة من خلال توفيرإطار العمل القانوني، السياسات والبنية التحتية اللازمة.

12. قدم السيد كامل قاييس، الرئيس التنفيذي للاستثمار في وزارة السياحة في الجمهورية التونسية عرضا بعنوان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع السياحة في تونس". في العرض الذي قدمه السيد قاييس أعلم المشاركين أن الدفعة الأولى في قطاع السياحة في تونس قد أعطيت من قبل الدولة بشكل مباشر عبر تنفيذ وحدات فندقية (مع العلم ان الحكومة كانت تملك 95٪ من سعتها عندما انطلقت هذه الصناعة خلال 1960-1970)، وقال إن الحكومة التونسية قد انسحبت من السياحة تدريجيا لصالح القطاع الخاص من خلال نظام التحفيز. وشدد على أن المؤسسات العامة توفر التدريب والموارد البشرية (18 مركزا للتدريب)، الترويج والتسويق (25 مليون € في السنة)، البنية التحتية كأساس لنجاح الاستثمار السياحي ومشروعات PPP في تونس. وذكر أيضا وثيقة استراتيجية هي: "إنشاء دراسة استراتيجية لتطوير السياحة: رؤية 3 + 1 توقعات 2020".

13. قدم السيد نجيب بوز، مستشار لدى جمعية الصناعة السياحية التركية، TOBB (تركيا)، عرضا بعنوان "السياحة في تركيا". في عرضه، تحدث السيد بوزعن تاريخ تطوير السياحة في تركيا. وشدد على أهمية التغييرات في الإطار القانوني في تركيا في عام 1982 الذي سمح للقطاع الخاص الاستثمار في قطاع السياحة، مؤكدا أيضا

على الدور الإيجابي لاعتماد الإجراءات القانونية في تقديم حوافز للمستثمرين في قطاع السياحة. كما أكد أن هناك حاجة إلى تعزيز البنية التحتية، بما في ذلك المطارات والطرق والموانئ لجذب الاستثمار وتطوير قطاع السياحة.

الجلسة 5: ممارسة للسياحة: قصص ناجحة من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - II

14. أدلى السيد مصطفى الإبراهيمي، رئيس قسم الاستراتيجيات والتخطيط، وزارة السياحة في المملكة المغربية، عرضا بعنوان "الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المغرب". في عرضه، أكد السيد الإبراهيمي على أهمية قطاع السياحة بالنسبة للاقتصاد المغربي الذي يخلق فرص العمل، يزيد دخل الصرافة ويسرع وتيرة النمو الاقتصادي والتنمية. وأشار إلى أن السياحة هي قطاع ذو رأس مال مكثف يتطلب جهودا مالية كبيرة للظهور. في عرضه، أكد كذالك على أن مشاريع PPP هي واحدة من الطرق الفعالة لتحسين الاستثمار في مجال السياحة في المغرب.

15. قدم السيد هنجكى مانوروق، نائب مدير الاستثمار السياحي في وزارة السياحة والاقتصاد الإبداعي، جمهورية إندونيسيا، عرضا بعنوان "تحويل و اللحاق بالنمو الاقتصادي في إندونيسيا". في عرضه، أكد السيد مانوروق على دور قطاع السياحة والاستثمار في مجال السياحة في النمو الاقتصادي لاندونيسيا حيث ، يلعب أصحاب رؤوس الاموال الخاصة، لا سيما المستثمرين الأجانب دورا رئيسيا. كما قدم مثالا محددا لمشاريع PPP الناجحة في اندونيسيا وهي: منطقة نوسا دوا السياحية التي استغرق استكمال كافة مراحلها 40 سنة بمشاركة الحكومة المركزية، الحكومات المحلية، المؤسسة الدولية، مجتمع الدولة والمجتمع المدني. ذكر أيضا أن إندونيسيا سوف يكون لديها نفس المشروع في لومبوك، التي تعتبر منطقة اقتصادية خاصة بالسياحة في ماندااليكا.

16. قدمت السيدة إلتشين بارن، خبيرة في وزارة الثقافة والسياحة في جمهورية تركيا، عرضا بعنوان "نظرة عامة على السياحة التركية مع الإشارة إلى PPP ". في بيانها، قدمت السيدة بارن في البداية، لمحة موجزة عن إحصاءات السياحة في تركيا وأوضحت تطور قطاع السياحة التركي في ثلاث مراحل (1963-1982، 1982-2003 و 2003 إلى الوقت الحاضر). و قد ذكرت أن قانون تشجيع السياحة لعب دورا هاما في تطوير صناعة السياحة التركية من خلال إعطاء أمثلة محددة من مناطق مختلفة من تركيا مثل بيليك وأنطاليا. وأشارت إلى أن أثناء تنفيذ مشاريع PPP في تركيا تم اتخاذ ثلاث خطوات رئيسية هي: الإعلان، التخطيط وتخصيص الأراضي.

17. ألقى السيد عبد العزيز العلمي، رئيس قسم التسويق، المركز الإسلامي لتنمية التجارة CIDC، كلمة خلال جلسة العمل. في خطابه، ركز السيد العلمي على الأنشطة المتعلقة بالسياحة والتي تهدف إلى تشجيع السياحة البينية في CIO. وأبلغ المشاركون على مشروع إقليمي وهو: "المشروع الإقليمي للتنمية السياحية المستدامة في شبكة عبر الحدود من المتنزهات والمناطق المحمية في غرب أفريقيا". وأشار أيضا إلى أن تنظيم معرض السياحة لمنظمة التعاون الإسلامي هو نشاط مهم لمركز CIDC لزيادة السياحة البينية في CIO. وشدد أيضا على أهمية استخدام التكنولوجيات الجديدة والشبكات الاجتماعية لتعزيز الوجهات السياحية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

نتائج ورشة العمل

عموما، أبرز المشاركون في ورشة العمل الملاحظات الختامية التالية:

- الاستثمارات السياحية لا تشمل فقط الفنادق والمنشآت الترفيهية ولكن تغطي أيضا مشاريع النقل (تحسين وتحديث المطارات والسكك الحديدية والموانئ وغيرها).
- مشاريع السياحة عموما تتطلب مبالغ مرتفعة من الاستثمار الأولي حيث قيود الميزانية من الحكومات وأصحاب المشاريع الخاصة إجمالا تجعل الاستثمارات السياحية الكبيرة صعبة التنفيذ. لذلك، هناك حاجة إلى نماذج مالية جديدة لجعل الاستثمارات السياحية ممكنة من خلال بعض سبل التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص.
- الشراكة بين القطاعين العام و الخاص (PPP) يمكن اقتراحها كنموذج قابل للتطبيق لتمويل المشاريع السياحية حيث يتم تمويل المشاريع السياحية وتشغيلها من خلال الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.
- شراكات القطاعين العام والخاص (PPP) هي ترتيبات بين الشركات الحكومية والقطاع الخاص لغرض الاستثمار المشترك في مشاريع مثل بناء أو تحسين مرافق الإقامة والترفيه والمطارات والموانئ والسكك الحديدية.
- تتميز هذه الشراكات من خلال تقاسم مبلغ الاستثمار، والمخاطر والمسؤولية وإيرادات بين الشركاء. أسباب إقامة مثل هذه الشراكات عموما تنطوي على التمويل، التصميم، التشييد، التشغيل والحفاظ على الاستثمارات السياحية.

A. فوائد ومخاطر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاع السياحة

خلال المناقشات العامة والمداولات، أكد المشاركون على فوائد ومخاطر PPP في قطاع السياحة التالية:

فوائد PPP في قطاع السياحة:

- خفض التكاليف: مع توحيد القوات الحكومية والقطاع الخاص، نماذج PPP تسمح للحكومة بوضع وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وتشغيل وتقديم خدمات أكثر كفاءة؛
- تقاسم المخاطر: مع PPP، الحكومة يمكنها ان تشارك المخاطر مع شريك من القطاع الخاص. يمكن للمخاطرأن تشمل رسوم إضافية، عدم التقيد بالموعد النهائي لتقديم الخدمة، صعوبات في الامتثال للأنظمة البيئية وغيرها، أوخطرأرباح غير كافية لتغطية تكاليف التشغيل و رأس المال؛
- تحسين مستويات الخدمة أو الحفاظ على المستويات الحالية للخدمة: يمكن ل PPP إدخال الابتكار في طريقة تنظيم الخدمة وإجرائها.
- تحسين الأرباح: يمكن ل PPP أن تحدد معدلات الاستخدام التي تعكس التكاليف الحقيقية لخدمة محددة. الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أيضا أن تتيح الفرصة لتقديم أصول الإيرادات المبتكرة، التي لن تكون ممكنة من خلال الطرق التقليدية لتوفير الخدمات؛
- تنفيذ أكثر كفاءة: الكفاءة يمكن تحقيقها من خلال مجموعة من الأنشطة واستحواذات أكثر مرونة والتوظيف، موافقة أسرع لتمويل رأس المال أكثر كفاءة وعملية صنع القرار.

مخاطر PPP في قطاع السياحة:

- فقدان سيطرة الحكومة: بحكم طبيعتها، تنطوي الشراكات بين القطاعين العام و الخاص على تقاسم المخاطر و أخذ القرار بين الشركاء. PPP التي تتضمن استثمارات كبيرة و مخاطر من قبل الشريك الخاص تعني في كثير من الأحيان زيادة مشاركة الشركاء في اتخاذ القرارات حول كيفية توفير الخدمات، فضلا عن الأسعار؛
- زيادة الإنفاق: عند وضع الأسعار وسياسات الرسوم لمستخدمي الخدمة، لا تعتبر كل الحكومات تكاليف تقديم الخدمات "الحقيقية". الخدمة المقدمة من خلال الشراكات بين القطاعين العام و الخاص تتطلب سياسات سعرية وضريبية تعكس التكلفة الكاملة.

- المخاطر السياسية وقضايا العمل: العديد من الحكومات تفتقر إلى الخبرة في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص وهذا النقص في الإلمام بهذا النوع من الشراكات من طرف الحكومات والأطراف المعنية قد يؤدي إلى مخاطر سياسية أكبر. الاتفاقات الجماعية وقوانين العمل المطبقة على PPP قد يسبب استجابة سلبية من النقابات أو المجتمع المدني؛
- قضايا المسؤولية: مع PPP ، مسؤولية تقديم الخدمات هي أقل وضوحا للجمهور من الطريقة التقليدية. و هذا قد يؤدي إلى انتقاد علني للشراكة والشريك المعني، أو مطالبة بمزيد من التدخل الحكومي، لضمان التوافق والاستجابة للمطالب العامة؛
- خدمات غير آمنة: شركاء القطاع الخاص قد يعانون النزاعات العمالية، مشاكل مالية أو ظروف أخرى لمنعهم من الوفاء بالتزاماتهم.
- عدم وجود المنافسة: المنافسة تؤدي إلى الابتكار والكفاءة وخفض التكاليف. الحكومات لن تكون قادرة على الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام و الخاص اذا كان هناك عدد محدود من الشركاء الخاصين المحتملين مع الدراية أو القدرة على الاستجابة لاقتراح معين.
- انخفاض الجودة أو كفاءة الخدمة: إذا لم تكن منظمة ومدارة بشكل صحيح، قد تؤدي عقود PPP إلى انخفاض جودة الخدمة، وعدم كفاءة أوعدم وجود صيانة مناسبة للمركب.

B. التوصيات

على ضوء المنافع والمخاطر المذكورة أعلاه حول PPP في قطاع السياحة، أدلى المشاركون بمجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى خلق بيئة مواتية تفضي إلى PPP فعالة لتطوير القطاع السياحي المستدام. وتم تقديم هذه التوصيات على المستويين الوطني والتعاون في منظمة التعاون الإسلامي كما يلي:

على المستوى الوطني:

1. توصى الحكومة والقطاع الخاص بالنظر في العوامل التالية لإدارة ناجحة ومستدامة للشراكه بينهم PPP في قطاع السياحة:

- هيكلة متوازنة، مع دور واضح المهام والمسؤولية لجميع أصحاب المصلحة؛

- تحسين المساءلة والشفافية التنفيذ الثابت للسياسات والقوانين؛
- يتم تقاسم القيادة بين القطاعين، مع أهداف مشتركة ومحددة جيدا، توقعات واقعية وتعريف الارباح على كلا الجانبين ؛
- نهج مرن من قبل الشركاء، إلى جانب الرغبة في فهم احتياجات كل شريك، والمساهمة في حصة من الموارد؛
- توعية جميع الشركاء على أن تنمية السياحة يجب أن تكون مستدامة ليس فقط من الوجهة اقتصادية ولكن أيضا من الوجهات الاجتماعية والبيئية؛
- التزام على المدى الطويل و الذي يجمع بين الرؤية الإستراتيجية والتخطيط مع أهداف محددة قصيرة الأجل يمكن قياسها؛
- التقييم الدوري لفعالية الدور الذي قام به كل شريك؛
- الارتباطات الدقيقة والفعالة بين الشركاء ومن الشركاء نحو جميع أصحاب المصلحة؛ مشاركة أصحاب المصلحة والشفافية في المعاملات.

2. توصى الحكومات على تطوير مؤسسات سياسية وقانونية قوية وفعالة مع بيئة تنظيمية فعالة ومدونة قانونية تحمي حقوق المستثمرين.

3. توصى الحكومات على الإشراك في مشاريع PPP السياحية إذا كانت واحدة من الحالات التالية متوفرة في هذه المشاريع:

- تنفيذ المشروع صعب بالموارد المالية أو خبرة الحكومة وحدها؛
- الاستثمار الخاص سيزيد من جودة أو مستوى الخدمة أو يقلل من وقت تنفيذ المشاريع بالمقارنة مع ما يمكن أن تنجزه الحكومة بتلقاء نفسها.
- هناك فرصة للمنافسة، حيثما أمكن، من بين المستثمرين المحتملين من القطاع الخاص، والتي قد تقلل من تكلفة المشروع؛
- يوفر الاستثمار الخاص فرصة للابتكار. و
- لا توجد لوائح أو قيود تشريعية على الاستثمار الخاص في تقديم الخدمات السياحية.

4. توصى الحكومات على تقديم حوافز للمستثمرين من الشركات لتشجيعهم على دخول اتفاقيات الشراكات بين القطاعين العام و الخاص مع الحكومة في المشاريع السياحية، ودعم تزايد الوعي وبرامج بناء القدرات للقطاع الخاص في مجال PPP.

5. توصى الحكومات على إنشاء وحدات خاصة لتطوير السياسات وضمان التنسيق الفعال، وتقديم المساعدة الفنية وإدخال / تطوير الأنظمة المالية من أجل التنفيذ الفعال لمشاريع PPP.

على مستوى التعاون في منظمة التعاون الإسلامي:

1. تشجيع مركز أنقرة لتطوير وتقديم برامج بناء القدرات والتدريب في البلدان الأعضاء في مجال الشراكات بين القطاعين العام و الخاص للسياحة وتسهيل نقل وتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في هذا المجال الهام.

2. توصى الدول الأعضاء على الاستفادة من الأدوات العملية لاستراتيجية الكومسيك من خلال المشاركة بنشاط في جهود التعاون في إطار فريق العمل السياحي للكومسيك وتقديم مشاريع التعاون الملموسة لمكتب تنسيق الكومسيك في إطار إدارة دورة المشروع للكومسيك .

3. تشجيع البلدان الأعضاء على وضع مشاريع PPP مشتركة والاستفادة من تسهيلات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وغيرها من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لهذا الغرض.

4. يوصى بتطوير برامج مشتركة ومواد ترويجية عن فرص الاستثمار السياحي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مثل البرامج التلفزيونية، والكتيبات والملصقات والكتيبات الإرشادية، وإتاحت الحصول عليها من طرف الدول الأعضاء، وكذلك البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم في أجل تعزيز وتشجيع الاستثمار في قطاع السياحة في دول منظمة التعاون الإسلامي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

5. يوصى بتطويرالأساليب العلمية في التسويق السياحي المشترك والإعلان. ومن الأمثلة المقترحة في هذا السياق يمكن أن يكون عبر دليل إنترنت للسياحة لمنظمة التعاون الإسلامي بهدف توفيرمعلومات شاملة ومحدثة عن فرص الاستثمار السياحي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لجميع الجهات الفاعلة في قطاع

السياحة، لا سيما فرص PPP في قطاع السياحة. وللقيام بذلك، يمكن أن تكون تجربة دليل الإنترنت للاتحاد الأوروبي "دعم الاتحاد الأوروبي للمشروعات السياحية والوجهات السياحية" مثالا مفيدا.

6. ينبغي تشجيع تعزيز التحالفات بين أصحاب المصلحة في القطاع الخاص في السياحة في دول منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة بين هيئات الترويج السياحي الرسمية، بهدف تقوية التسويق السياحي وتعزيز التعاون على المستوى دون الإقليمي وكذلك على مستوى منطقة منظمة التعاون الإسلامي ككل.

7. يوصى بتنظيم معارض السياحة كل سنتين ويفضل لذالك أن يكون في مدينة متوجة في السياحة من طرف منظمة التعاون الإسلامي بمشاركة نشطة وإشراك لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

8. تشجيع AICCI لتعزيزالقضايا المتعلقة بالتسويق السياحي والسياحة الإسلامية بين الغرف الأعضاء.

9. تعزيز التنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، مثل إرسيكا والإيسيسكو، و ICDT ، مركز أنقرة (SESRIC)، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية و ICCIA لتحسين أنشطة بناء القدرات في مجال السياحة مع مراعاة عدم الازدواجية في هذه الأنشطة.

10. دعوة ICDT و ICCIA لتنظيم أنشطة لتعزيز الاستثمارات لا سيما من خلال الشراكات بين القطاعين العام و الخاص في قطاع السياحة.